الكتاب الثالث
قضية الخلافة
لشيخ الإسلام مصطفى صبري
تحليل وعرض أ.د. زكي عثمان

حياته:

ولد مصطفى صبري في قرية (توقار) بالأناضول في ١٢/ ٣/ ١٢٨٦ هـ في أسرة محافظة على دينها، محبة للعلم الشرعي، يرنو سيدها إلى ولده مصطفى، فيطالع فيه علامات النجابة والذكاء، فيتطلع إلى أن يكون هذا الفتى عالمًا كبيرًا من علماء الإسلام.

تلقى الطفل علومه الأولية في قريته الصغيرة، وحفظ القرآن الكريم في العاشرة من عمره، ولفت ذكاؤه انتباه شيوخه الذين قالوا لأبيه أحمد أفندي: إن ابنك هذا ذو عقل نير، وصاحب موهبة فزة، فلا بد من أن ترسله إلى (قيصرية). ولبى الوالد نداء معلمي ولده، وأرسله إلى مدينة (قيصرية) لمتابعة تعليمه، وهى مدينة مشهورة بعلمائها الكثر، وهناك تعلم العلوم العربية، والعلوم الشرعية، كما تعلم المنطق وأصول المناظرة والوعظ ثم انتقل إلى الآستانة لاستكمال تعليمه في جامع السلطان محمد الفاتح، وتلقى العلوم الشرعية والعربية على أيدي الشيخين العالمين محمد عاطف بك الإستانبولي وأحمد عاصم أفندي. وأُعجِب الشيخان بهذا الشاب وذكائه الحاد، وبجده ونشاطه، وبجرأته الأدبية في طرح الأفكار، وبلغ الأمر بالشيخ أحمد عاصم أفندي أن يزوجه ابنته (ألفية هانم) لما وجد فيه من مزايا لم يجدها مجتمعة في غيره من تلاميذه الكثر، وذلك بعد نجاحه في امتحان التخرج، وحصوله على إجازة التدريس في جامع محمد الفاتح، عام - ١٣٠٧ هـ.

وظائفـه:

١- تـم تعيـين الـشيخ مـصطفى صـبري مدرسًـا في جـامع الفـاتح، بعـد تخرجـه وحصوله على الإجازة في التدريس وهو في الثانية والعشرين مـن العمـر، وكـان جـامع الفاتح أكبر جامعة إسلامية في الآستانة آنذاك، ومنصب التدريس فيه منـصب مرمـوق يتطلع إليه العلماء من سائر أنحاء البلاد، وقد فاز في الامتحان، وكان الأول على ثلاثين عالمًا من أصل ثلاثمائة عالم تقدموا لهذه الوظيفة، وكان أصغر الفائزين سنًا.

كان الشيخ مصطفى من أنجح الأساتذة الشيوخ في التدريس فقـد بهـر تلاميـذه بسعة اطلاعه، وتبحره في شتى العلوم، وبطريقته البارعة في التدريس، فـذاع صـيته، وأقبل عليه الطلاب والعلماء، يحاورونه، ويسألونه، ويـستفيدون مـن علمـه وفهمـه، واستكتبه الصحف والمجلات، وبـرز للنـاس كاتبًـا بليغًـا، ومفكـرًا عميقًـا، ومحـاورًا لامعًا، ومجادلًا لا يغلب، وقد منح الإجازة العلمية لأكثر من خمسين طالبًا.

٢- صـار إمـام الـدرس الـسلطاني الخـاص، وهـو الـدرس الـذي كـان يحـضره السلطان العثماني شخـصيًا في أحـد جوامـع إسـتانبول الـسلطانية، ويحـشر معـه كبـار الأعـوان، ويلقـى الـدرس أعلـم العلـماء، وقـد عينـه الـسلطان عبـد الحميـد في هـذا المنصب لشدة إعجابه بعلمه، سنة ١٣١٦ هـ.

٣- في عـام ١٣١٧ هـ - عـين في قـصر يـلدز (قـصر الـسلطان عبـد الحميـد) بوظيفـة مـدير القلـم الـسلطاني الخـاص ونـال في هـذه المرحلـة عـددًا مـن الأوسـمة والميداليات.

٤- بعد ذلك بمدة قصيرة عين أمينًا لمكتبة يلـدز، وقـد وجـه الـشيخ مـصطفى صبري ضالته في هذه المكتبة التي طالما بحث عنها، فقـد كانـت غنيـة بالمخطوطـات، وكتـب الـتراث الإسـلامي، فأكـب عليهـا، وأفـاد منهـا علـمًا غزيـرًا جعلـه في عيـون معاصريه بحرًا لا ساحل له.

٥- وفي عام ١٣٢٢ هـ - استقال من وظائفه، وفضل عليها العودة إلى التدريس، وصار مدرسًا لمادة التفسير في مدرسة الوعاظ وفي معهد العلوم الشرعية في دار الفنون، ثم انتقل بعدها إلى مدرسة المتخصصين، ليدرس فيها صحيح الإمام مسلم.

٦- في عام ١٣٢٢ هـ - عُيِّن عضوًا في هيئة تدقيق المؤلفات الشرعية التابعة لدائرة المشيخة الإسلامية.

٧- عين شيخًا للإسلام ومفتيًا للدولة العثمانية مرتين.

٨- عين عضوًا في دار الحكمة الإسلامية.

٩- عين مدرسًا لمادة الحديث الشريف في دار الحديث.

١٠- عينه السلطان عضوًا في مجلس الأعيان العثماني.

مصطفى صبري سياسيًّا:

خاض الشيخ غمار المعترك السياسي في ظروف دقيقة وخطيرة كانت تمر فيها الدولة العثمانية، ورأى الشيخ ضرورة اقتحام هذا الميدان الحيوي الذي تباعد عنه العلماء، واقتحمه اللادينيون كجمعية الاتحاد والترقي الماسونية التي استولت على مقاليد الأمور، وما تلا ذلك من خلع السلطان عبد الحميد الثاني ومن هزيمة الدولة في البلقان، وفي طرابلس الغرب.

بدأ مصطفى صبري عمله السياسي بعد الإعلان عن إعادة العمل بالشروطية الثانية «الدستور» سنة ١٣٢٦ هـ وخاض الانتخابات النيابية، ونجح في مجلس المبعوثان (البرلمان) عن دائرة سنجق توقاد، سنة ١٣٢٦ هـ، وشارك في أنشطة ذلك المجلس بل كان من أنشط النواب فيه: في حضور الاجتماعات، والمشاركة في الندوات ودورات المجلس، ومناقشاته الصاخبة، واحتل مكانًا بارزًا في حزب

الإئتلاف والحرية الذي أسسه مع بعض إخوانه، وصار نائب رئيس الحزب، والناطق الرسمي باسمه، ورئيس المعارضة البرلمانية، ونظرًا لقدرته الفائقة في الخطابة صار أبرز الدعاة للحزب، المروجين لأفكاره ومبادئه، وسياسته المضادة لسياسة الاتحاديين، وبذلك كسب كثيرًا من الجماهير، وصار حزبه يشكل خطرًا حقيقيًا على حزب الاتحاديين.

كما أُنتُخِبَ رئيسًا بالإجماع للجمعية العلمية الإسلامية التي أصدرت مجلة «بيان الحق» وأُسنِدت رئاسة تحريرها للشيخ مصطفى سنوات طويلة.

كانت هذه المجلة من أهم المنابر السياسية المعارضة لسياسات جمعية الإتحاد والترقي وأفكارها وكان الشيخ مصطفى يصول فيها ويجول، وهو يهاجم الاتحاديين، ويفضح سوءاتهم ومخازيهم وصلاتهم المشبوهة باليهود.

تولى منصب شيخ الإسلام، ومفتى الدولة العثمانية، تولى هذا المنصب مرتين، في أواخر سنوات الدولة العثمانية، في وقت عصيب جدًا وفي أثناء هذه المشيخة تولى الشيخ مصطفى صبري منصب الصدر الأعظم «رئيس الوزراء»بالوكالة، طوال مدة سفر الصدر الأعظم (داماد فريد باشا)إلى فرنسا، لحضور مفاوضات مؤتمر الصلح في فرساي قرب باريس.

وبعد عودة الصدر الأعظم من باريس واستقالته، أعفى الشيخ مصطفى من منصبه شيخًا للإسلام، ومفتيًا للدولة العثمانية، وعينه السلطان محمد وحيد الدين عضوًا في مجلس الأعيان العثماني واستمر في هذا المجلس حتى إلغاء السلطنة العثمانية.

مصطفى صبري مفكرًا:

أيقن الشيخ مصطفى صبري أن أخطر ما تتعرض له الأمة من أخطار، وهي كثيرة جدًا، خطر الغزو الثقافي الذي تبدى في الهزيمة النفسية للمثقفين المسلمين

عامة والعرب خاصة، أمام الثقافة الغربية التي ملكت عليهم أقطار عقولهم، وأحلوها من قلوبهم ونفوسهم محلًا ما كان ينبغي لهم أن يحلوها فيه.

ظهر هذا في المقالات التي تُنشَر في الصحف المصرية، وما تطرحه المطابع من دوريات وكتب، فتصدى لها بالنقد وألف العديد من الكتب التي ترد عليها وبذلك صار لكتبه - إلى جانب قيمتها الفكرية والإسلامية - قيمة تاريخية، إذ أصبحت سجلًا صادقًا للحياة الفكرية المعاصرة وزاد من قيمتها من هذه الناحية، أن المؤلف قد جرى في كل كتبه، على نقل النصوص التي يعارضها كاملة، قبل أن يتولى الرد عليها، كانت المهمة الأولى للشيخ، مقاومة الدعوة إلى الإلحاد، ودعوة المسلمين إلى التمسك بدينهم، وشريعتهم، والإيمان بالكتاب كله، دون تفريق بين دقيق وجليل، ورفض كل دعوة إلى التأويل وإلى تطوير الإسلام، تحت ستار ملاءمة ظروف الحال، ومسايرة ركب الحضارة، والتطور مع الزمن، ظهر هذا في مؤلفاته.

مغادرتــه لوطنــه:

تفاقمت الأمور في الدولة العثمانية، وتلاحقت الأحداث العنيفة المنبئة بقرب زوال الدولة فقرر الشيخ الرحيل عن الوطن مع أسرته عام ١٩٢٣ م. قبل استيلاء الكماليين عليها، وذهب إلى مصر، ثم غادرها إلى الحجاز ليكون في ضيافة الملك حسين، ولكنه لم يلبث أن رجع إلى مصر، حيث احتدم النقاش بينه وبين المتعصبين لمصطفى كمال، فغادرها إلى لبنان، وطبع فيها (النكير على منكري النعمة) ثم سافر إلى رومانيا، ثم إلى اليونان وأصدر فيها مجلته «يارين» ومعناها «الغد» مدة خمس سنوات، ثم غادر اليونان إلى مصر، بعد أن طالب الكماليون اليونان بتسليمه، واستقر فيها.

وظن الناس وقتذاك، أن الشيخ مدفوع في مهاجمته للكماليين ببغضه لهم، وبعد أن ألجأوه وألجأوا الخليفة إلى الفرار، فهاجموه هجومًا عنيفًا تجاوز في كثير من

الأحيان حدود اللياقة والأدب.

ونشر مصطفى صبري مقالًا يدافع فيه عن نفسه، بعد أن نشرت الصحف نبأ وصوله وسوء استقبال الناس له في عبارات مملوءة بالغمز واللمز.

وكانت الصحف على اختلاف ألوانها ونزعاتها وقتذاك، تكيل للكماليين الثناء بلا حدود، ولذلك بدأ الشيخ مقاله مظهرًا العجب من أمر الناس الذين أصبح قائل الحق بينهم لا يقوله إلا همسًا، بينما يجهر الفجرة بمعصيتهم، وينادون بالفساد المستحيل، فيجدون آذانًا صاغية، واستمر في صراعه مع الصحافة. وتوفى في القاهرة في ٧/ ٧/ ١٣٧٣ هـ ودفن فيها، وكان آخر شيوخ الإسلام وفاة.

ومن مؤلفاته:

١- مسألة ترجمة القرآن.

٢- موقف البشر تحت سلطان القدر.

٣- قولي في المرأة.

٤- القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون.

٥- موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين، وعبادة المرسلين.

٦- النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة وهو الكتاب الذي معنا وقد قام بتعريف الكتاب - د - محمد محمد حسين. وصححه وعلق عليه - حسن السماحي سويدان وعدد صفحاته - مائة وتسع وخمسون - ١٥٩ - من المقطع الكبير - طبع دار القداري - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

هذا كتاب رائق في بابه جمع فرائض وقلائد وشوارد أفكار وردود وأقلام لصاحب المحنة الكبرى لآخر شيوخ الإسلام الشيخ / «مصطفى صبري» من خلال «النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة».

هذا الكتاب الذي كتبت سطوره في بلاد المنفى والشتات والذي ذكر فيه

«ولا بد أن أنص هنا على ما هو مذهبي في الخلافة والخليفة: وهي أن الخلافة ليست عبارة عن صفة تمتاز بها إحدى الحكومات الإسلامية، بل هي عبارة عن كون حكومة ما نائبة مناب رسول الله ﷺ في القيام بأحكام الشرع الإسلامي، فلها ركنان: حكومة ونيابة ومتى فقد أحد الركنين، مثل الحكومة بلا نيابة، كما وقع في حكومة أنقرة، أو النيابة بلا حكومة. كما وقع في نيابة عبد المجيد فُقِدَت الخلافة»[1]

١- إبراز حاجة الأمة إلى الخلافة الإسلامية التي هي خلافة على منهاج النبوة.

٢- أنه يجب على كل مسلم يدين بالولاء لله والرسول ولعباده المؤمنين أن يسعى حثيثًا شاهدًا مناضلًا من أجل إعادة الخلافة والخليفة.

٣- أن الخلافة الإسلامية لا تسقط أبدًا ولا ينبغي أن يعيش المسلمون بغير خليفة إذ الخلافة منوط بها إقامة الدين وصلاح الدنيا.

٤- عدم موالاة ومناصرة أعداء الدين من بني جلدتنا الذين يتكلمون بألسنتنا ويطعنوننا ويهددون حصوننا من الداخل.

«ثم إني نشدتكم الله يا أهل الإسلام النائين عن بلادنا، إن كنتم صحيحي المودة والعلاقة بدينكم ودين إخوانكم المسلمين ؛ فجدوا في تمييز أعدائه من أوليائه ؛ وهادميه من خادميه ؛ ولا تغتروا بالظاهر وابعثوا إلى بلادنا التي تعتنون بشأنها أمناء عدلاء وعقلاء، ولا تبعثوهم كالوفد الرسمي، تضيِّفهم الحكومة، ولا يقابلون أو يماسون إلا رجالها، أو تحت رقابة موظفيها، بل لا بد لهم أن يتعمقوا في ما وراء ستائر الحكومة، ويتفحصوا عن أحوال أهليها المسلمين الخلص، ويستبطنونهم حتى يتبين لهم ما كابدوا من الحكومة اللادينية في دينهم ودنياهم مغبونين بشيء منها كل

(١) أنظر الكتاب صفحة ٢٥.

يـوم، وحتـى يتبـين لكـم أني صـادق أو كـاذب فـيما ذكرتـه بـين دفتـي هـذا الكتـاب. ولعمري إنه من رزق فراسة المؤمن الـذي ينظـر بنـور الله[١]، لا يخفـى عليـه مـا بـدأ بمبدأ الاتحاديين، ثم امتد حتى اشتد، وتفاقم بعد ظهور الكماليين مـن المـؤامرة ضـد الإسـلام والمسلمين المخلـصين. ومـن شـدائد المكايـد التـي جعلـت هـذه العـداوة المضمرة داء عضالًا، وأغفلت المسلمين إغفالًا أن أعـداء الإسـلام هـؤلاء لا يزالـون يتراءون في صورة أعداء النصارى، ويتظاهرون بها وهم في الحقيقـة أعـداء الإسـلام والنصرانية معًا، وبالتعبير الوجيز إنهم ملاحدة أعـداء الـدين عـلى إطلاقـه، أي ديـن كان، لكنهم لدين الإسلام أشد منهم خصومة لغيره، لما أنهـم يـرون كثيرًا مـن أبنـاء جنسهم في أسر هذا الدين، ومبدؤهم هدم عقيدة الدين، وتخليص بني جنسهم مـن ربقته»[٢].

٥- أبان الشيخ أن الخلافة ليست بالوراثة وأن نظام الوراثة والتوريث أمرًا لا يقره الإسلام ولا المسلمون.

«وأما ما قاله كاتب المقالة التي نقلنا فيما سبق بعض فقراتهـا مـن «المقطـم»: مـن أن الكماليين جعلوا أمير المؤمنين بآراء المسلمين لا بالوراثـة فكـذب فـاحش بجميـع كلماتـه، إذ لا أمـير للمـؤمنين بعـد نـزع الأمـر منـه. ومـا آراء المـسلمين بـآراء شرذمـة أكثرهم لا يؤمنون بالله ورسوله، وهل تـدري كيـف انعقـد مجلسهم بـأنقرة، وكيـف انتخبتهم الأمة، ولا تدري بهم الأناضول التي هي محيطهم الأدنى.

وقوله «لا بالوراثة» من تتمة الكذب، وقد أراد الرجل بتكـرار حـديث الوراثـة تعريضًا بي، والحال أني لم ألتزم في مقالتي الخلافة الوراثية، ولم آخذ الكماليين بخـرق عادة الوراثة، لأنهم سلكوا طريقها، واستخلفوا عبـد المجيـد محمـد الـسادس، وهـو

(١) تنبيه: حديث: «**اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله** ﷻ» ضعيف.

(٢) انظر الكتاب صفحة رقم ٩٦.

الذي يليه على مقتضى قاعدة الوراثة الجارية في آل عثمان، ولو عدلوا إلى خلافة أحد ليس من آل عثمان كمصطفى كمال مثلًا، وكان أهلًا لها، ولم يكرهها من حيث كونها صفة دينية، وأعطوه نفوذها وحقوقها: لما أنكرت عليهم ذلك. وأنا لا أنكر أيضًا خلافة عبد المجيد، ولا أعترض عليه لشخصه، بل أعترض على تنازله عن السلطة والحكومة اللتين لا يجوز تخلي الخليفة عنهما، ولا تبقى الخلافة بدونهما. ولم أبن كلامي في مقالة من مقالاتي على معاضدة شخص من أشخاص الخلفاء، ومعاندة الآخر، لأن مكان الشخص يسع المناقشات، بل تكلمت بتمحيص النظر في مفهوم الحومة والخلافة ومقتضى العقل والشرع»[(١)].

٦- رفع اللثام والنقاب عن حقد وعداوة الكماليين والاتحاديين للإسلام والمسلمين وذلك ببراعتهم في القضاء على الخلافة والخليفة.

«إما أن نسلك طرائق سعادتنا حتى نكون أرقى الأمم، ونقضى على كل من غش وخان، وناوأ المجاهدين في سبيل إعلاء الوطن والدين، وإما أن نطرح هذا الدين الذي يؤخرنا ويجعلنا وراء الأمم جمعاء. وبالنظر كون مراد الشيخ ممن جاهد في سبيل إعلاء الدين مصطفى كمال وأعوانه، وممن غش وخان السلطان وحيد الدين وإيانا سائر المخالفين للكماليين، فيكون معنى كلامه خلاصةً: «إما أن يعترف هذا الدين، بل يأمرنا بالحب والتعظيم لمصطفى كمال. وبالحقد والنقد على مخالفيه وإما نطرح الدين» ومفاد هذه القضية المنفصلة أن ثقته بطيب مصطفى كمال وصلاحه، وخبثنا وفسادنا فوق ثقته بالدين، كأنه يرتاب في دينه، ولا يرتاب في مصطفى كمال»[(٢)].

٧- أنه نقد بشدة موقف المتخاذلين عن نصرة الخليفة والخلافة الإسلامية

---

(١) انظر الكتاب صفحة رقم ٢٦

(٢) انظر الكتاب صفحة رقم ٣١

سواء كان من الأتراك أو من غير الأتراك ونعى على المصريين خاصة موقفهم السلبي من سقوط الخلافة بل وتعاطف البعض مع الكماليين لأن «مصطفى كمال» خدع الناس عامة والمصريين خاصة ببريق الحضارة ومسايرة ومعاصرة التقدم الأوربي وأن ذلك كان خداعًا وشراكًا.

«ومن المضحكات تصديق المصريين وثقتهم بصحة وجدية ما سنه الكماليون من قانون منع المسكرات، ظانين أن ذلك وقع منهم لوجه الله أو لمصلحة الأمة، وعادية من محاسنهم ومناقبهم، مع أنهم نهو أن يبيع الكحول من شاء من الناس ليكونوا هم البائعين، فيختص ربحها بهم، وهو عظيم جدًا، وكثير ممن في تركيا يعلم اشتغال بعض أعضاء المجلس الوطني بهذه التجارة، واتخاذ بيوتهم معامل المسكرات ومخازنها. وكذا يعلم كل من في تركيا أن مصطفى كمال أشهر مدمني الخمر»[(١)].

وكذلك قال أيضًا: «ومضحكات المصريين المناقضة لحقائق الوقائع كثيرة لا تحصى حتى لم يخل منها السيد رشيد رضا أيضًا، مع سعة اطلاعه، ودقة فهمه حيث قال «إن الحكومة الحاضرة التركية ألغت السلطة الشخصية بتمامها». قال حين يئن الأتراك تحت قهر السلطة الشخصية الكمالية» [(٢)].

٨- رد واعترض وانتقد القوانين المدنية في الحكومة الأتاتوركية الجديدة المخالفة لتعاليم وشرائع الإسلام.

أفتى مصطفى كمال لنفسه ولحكومته في مسألة اختلاط النساء بالرجال، ومقابلتهن بمن يَلقَين من الرجال بزيهن أو زيهم. ولله در السيد رشيد رضا حيث قال في أثناء بحثه عنه: «وقد صرح في مسألة النساء وما سيكون عليه في الأمة

(١) انظر الكتاب صفحة رقم ٣٦
(٢) انظر الكتاب صفحة رقم ٣٨

التركية الجديدة ما لا يرضاه كله رجال الدين والمتدينون». وقد أمرت حكومته بإزالة الحواجز الفاصلة بين مقاعد الرجال والنساء في الترامات والسفن وسائر المراكب والسينمات والتياتر فأزيلت، فاستاء الناس منه، وسأل عنه بعض النواب، فتهكم وزير الداخلية في الجواب قائلًا: «إن الحومة لاحظت في رفع الستائر فائدة صحية». وكتبت جريدة «أقشام» مقالة بتوقيع فالح رفقي بك كاتب تلك الجريدة، وأحد النواب ذوي الشأن في مجلس أنقرة، يدافع عن الحكومة قائلًا: «إن الجمهورية التركية ليست بجمهورية إسلامية». وهذه الواقعة محكية أيضًا في جريدة «البرق» البيروتية الصادرة في ٢٥ ك٢ سنة ١٩٢٤»[١].

٩- أوضح وبين كمال الاتصال والازدواج بين الاتحاد والترقي والكماليين وأنهما وجهان لعملة واحدة لكنها - زائفة - فهما الوجه القبيح والعصا الغليظة التي ضرب بها اليهود الماكرين خلافتنا الإسلامية.

أوضح بالوثائق والبراهين أن اليهود هم الذين خططوا لإسقاط الخلافة وإحلال الجمهورية الديمقراطية المزعومة وما كانت إلا استبدادًا وقهرًا وظلمًا، بدليل أن الذي قرر عزل الخليفة يهودي.

«ومما ينبغي أن ننبه عليه أنه ليس من المستبعد أن تكون هذه العداوة المضمرة - التي ذكرنا نبذة عن مكايدها، وهي متوجهة نحونا، تارة بالذات، وتارة بصورة تهيج العداوة بين المسلمين والنصارى - عبارة عن عداوة اليهود، ولقد صدق الله تعالى (لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا) المائدة٨٢ فاليهود معلوم، ومعلوم تقادم عداوتهم للمسلمين، وفتنتهم المتصاعدة إلى عهد الخلفاء الراشدين. وإني لذو شبهة من أنملة اليهود في اغتيال أكثر الخلفاء الراشدين، وفيهم الخليفة الأعظم الأعدل عمر بن الخطاب، رجل الإسلام

(١) انظر الكتاب صفحة رقم ٤١.

والمسلمين لا سيما دم عثمان بن عفان الذي كان مبدأ كل فتنة حدثت في الإسلام. وإنا معاشر المسلمين الحاضرين لمقصِّرون في التنقيب عن تلك الوقائع الهامة، وتدريس مسائلها في مدارسنا ليتعلم الطلاب والشباب قبل تعلمهم تاريخ الأجانب تاريخ الإسلام، وما يحيط بحياة النبي ﷺ وخلفائه من الشؤون بتفاصيلها، فنعتبر بها ويعتبر الطلاب والشباب، ويتأدبون بآداب الإسلام في عصره الذهبي، ولنتعرف ونكتنه عبد الله بن سبأ، وما لعب من الدور وكعب الأحبار. ثم إني أحسُّ في هدم سلطنة عبد الحميد - وقد بلغه قرار خلعه قره صو الاتحادي الشهير الإسرائيلي - تمام ظفر اليهود الذين ابتدأت فتنتهم في صدر الإسلام على الحكومة الإسلامية، ضد من عد جمهورية أنقرة إنشاء وإحياء ما هدمته وأعدمته واقعة صفين من الحكومة الإسلامية الراشدة، نعود إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ۞لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ﴾ [المائدة:٨٢] فاليهود ذكرنا شدة فتنتهم وعمق عداوتهم، والاتحاديون والكماليون اللادينيون من الذين أشركوا. فاتفق هذان الخصمان الألدان وعمدا إلى قطع دابرنا ودابر دولة الخلافة. ولن تجد ملة أو قومًا في خارج بلادنا وداخله دامت مودة الاتحاديين والكماليين معهم إلا اليهود بأصليهم وعودتيهم. ولا يقاس عليهم في الوثوق بصداقتهم في داخل المملكة غيرهم، ولو كان الأقوام الإسلامية، حتى إن الأتراك لا تعد لهم في ذلك، فلهذا لم يسلم من اعتدائهم في تركية ما بين ألبانها وعربها وأكرادها وأرمنها وأرومها وشراكسها وأتراكها إلا اليهود، وحتى إنه لم يطرد اتخاذهم وليجة ولا ليًا من مشايخ الإسلام اطراد اتخاذهم من رؤساء الحاخام»[(١)].

١٠- أوضح أن الجمهورية الديمقراطية التركية ما هي إلا بوابة الانفلات من رقعة الإسلام فشرعوا وفننوا من نتاج عقولهم الفاسدة الكاسدة ومحو شرع رب

(١) انظر الكتاب صفحة رقم ١٠٠.

العالمين وأقاموا مكانه قوانين ودساتير أفسدت العباد وخربت البلاد.

«وحقيقة المسألة أن محاكم الدولة الإسلامية لا تكون إلا شرعية، وهكذا كانت الدولة العثمانية في قديم الزمان، ثم أحدثت المحاكم النظامية لما طرأ على الدولة الضعف، أثَّر تغلب الدولة الأجنبية في استقلالها، فقبلت تلك المحاكم في أساسها للضرورة، واجتهد في تأليفها للشرع أيضًا مهما أمكن، أُفلِحَ في ذلك أو لم يفلح. فالحاصل أن وجود تلك المحاكم في الدولة مع قبولها وتأسسها فيها كانت لا تخلو من أن تعدّ أجنبية، ولا كلام في وجود المحاكم الشرعية ولا في بقائها، وربما كان يدور في خلد الإسلام توسيع وظائف المحاكم الشرعية، وإلغاء المحاكم النظامية عندما عاد إلى الدولة عزها واستقلالها، ولا يخطر بباله إلغاء المحاكم الشرعية حتى عاين تلك الفضيحة وقت ما أصبح المسلمون مشغولين ومشغوفين بتهنئة الدولة على إعادة العز والاستقلال

فصار كالمتمني أن يرى فلقا من الصباح فلما أن رآه عمى فلذلك عاين الفضيحة ولم ينكرها حق إنكارها.

وحادثة إلغاء المحاكم الشرعية، وإن كانت مسألة مستقلة ذات خطورة عظيمة، بحيث تكفي وحدها في تغيير الدولة الإسلامية وإخراجها عن أصلها، إلا أنها من مستتبعات التفريق بين الحكومة والخلافة، ومؤيدة لما ذكرنا فيما عمدوا إليه في ذلك التفريق، لأنهم لما نزعوا الحكومة من الخليفة لأجل كونه خليفة له رئاسة دينية، ومن واجبه أن يجعل دين الإسلام حاكمًا في حكومته، قاعدًا لها بالمرصاد، حتى يستقلوا برأيهم، ويفلتوا من قيد ذلك الحكم والرصد، فلا جرم التزموا إلغاء المحاكم الشرعية الممثلة لحاكمية الدين في المملكة، ومن جراء ذلك جزمت أنا إبان افتراق الحكومة التركية الحاضرة عن الخلافة بأنه ارتداد عن الدين»[1].

(١) انظر الكتاب صفحة رقم ٥٠.

١١- أقام الحجة والبرهان الساطع القاطع على خبث نوايا أتاتورك في كلامه عن فساد الخليفة وسوء الخلافة وأنهما سببا تخلف المسلمين ووكلا إلى الخليفة الدور الأعظم في الفساد فخاطبه، إذا كنت تعترض على الخليفة فكان بالإمكان أن يجتمع العلماء وأهل السياسة «أهل الحل والعقد» على أمرين - الأول - إصلاح الخليفة وتقويم فساده وسلوكه فيما يخص الخليفة، فإن لم يستقم فليكن الأمر الثاني، وهو تنحية الخليفة وتعيين خليفة آخر يقوم بمهام الخليفة فهذا كان الأحرى والأجدر والأولى بمن نصبوا أنفسهم دعاة الإصلاح، فأي صلاح صنعوا.

«هكذا نسفوا إدارة الدولة وأخرجوا الدين عن الحكومة، والحكومة عن الدين، ولهذا فرقوا بين الخلافة والحكومة وكانتا من قبل متحدتين وكانت الخلافة عبارة عن الحكومة الدينية النائبة مناب حكومة الرسول ﷺ في أمته، والخلافة عبارة عن اتصاف تلك الحكومة بصفة دينية فلا جرم صار إخراج الحكومة عن الدين فإن انتقلت الحكومة إلى ما انتقلت إليه مع صفتها الدينية لزم أن لا يبقى في الخليفة شيء لا حكومته ولا دينه وإن انتقلت الحكومة فقط افترقت عن الدين» [(١)].

١٢- مبدأ الشورى والخداع الديمقراطي، لقد خدع (مصطفى كمال) الناس بحكومته الديمقراطية القائمة على مبدأ الشورى مع أنه استبد برأيه في عزل الخليفة وسن القوانين وكان ممن خدعهم كاتب في جريدة (المقطم) عدد (عشرة آلاف) (١٠٢٦٦) «وهل يا سماحة الشيخ حكومة الكماليين لم تعبأ بالخلافة، ولم تتضمن تنفيذ الشريعة مع أنهم الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الإسلام، وهل معنى الخلافة أنه لا ينفذ الأحكام إلا الخليفة وحكومته وإن كانت حكومته وراثية، وحكومة لم تنزل على إرادة المسلمين فيستبد معهم بأمور الناس على رغمهم والله ـ تعالى ـ يقول : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى:٣٨] ويقول ـ تعالى ـ : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾

(١) انظر الكتاب صفحة رقم ١٥

[آل عمران:١٥٩] اللهم إن كان الكماليين قد اتبعوا الصراط المستقيم والدين القويم، فلم يتركوك مع مولاك المخلوع تسترشدون، وتأتمرون بإشارات الأجانب، وتحنون ظهور المسلمين لصعاليك اليونان، وإن الكماليين رجعوا إلى قواعد الشرع الحنيف فجعلوا اختيار أمير المؤمنين بآراء المسلمين لا بالورثة، ولم يجعلوا الخليفة يتبع هواه، فيوحى بإحلال ما حرم الله وتحريم ما أحل»[(١)].

إذًا اتضح أنه لا شورى ولا ديمقراطية ولا دين إلا ما رأته حكومة الكماليين.

١٣- خداع سن القوانين لحفظ المجتمع التركي أنه قام بسن قانون منع المسكرات، ولكنه ليس منعًا عامًا إنما فقط محظور البيع والشراء على عامة الناس مباح لأتاتورك أو بعض رجاله وصدقه في ذلك بعض المخدوعين من المصريين وغيرهم وقالوا هذا عين الرشاد في الرقي بالبلاد

«ومن المضحكات تصديق المصريين وثقتهم بصحة وجدية ما سنه الكماليون من قانون منع المسكرات، ظانين أن ذلك وقع منهم لوجه الله أو لمصلحة الأمة، وعادية من محاسنهم ومناقبهم، مع أنهم نهو أن يبيع الكحول من شاء من الناس ليكونوا هم البائعين، فيختص ربحها بهم، وهو عظيم جدًا، وكثير ممن في تركيا يعلم اشتغال بعض أعضاء المجلس الوطني بهذه التجارة، واتخاذ بيوتهم معامل المسكرات ومخازنها. وكذا يعلم كل من في تركيا أن مصطفى كمال أشهر مدمني الخمر، لا يمر عليه وعلى أصحابه وأحبابه ومباسطيه يوم وليلة بلا مسكر»[(٢)].

١٤- أما عن شعار الدولة فلقد قامت الحكومة الكمالية بطبع الذئب الأبيض الذي صورته على طوابع البريد وقالوا أن هذا الشعار، شعار الترك قديمًا فها هم

(١) انظر الكتاب صفحة رقم ١٤

(٢) انظر الكتاب صفحة رقم ٣٦

يحيون ذكرى الخرافات والأساطير وإنما فند الشيخ مزاعمهم وأن قصة الذئب الأبيض قصة خرافية من صنع الكماليين. وأنه لم يثبت في تاريخ الترك ولا من تكلموا عنهم وجاءوا إلى بلادهم لم يذكروا شيئًا عن هذه الأسطورة ومع ذلك إن سلمنا على قصة الذئب هذه. فالترك القديمة لم تكن مسلمة فلماذا يعمل الكماليين على إحياء وبعث مظاهر الشرك القديمة وهذا المثال نعيشه الآن في القرن الواحد والعشرين من إحياء نعرات الفرعونية والآشورية وغيرها في الأعياد والمواسم ورسم طوابع البريد بصور قدماء المصريين.

«لنأت إلى قصة الذئب الأبيض، الذي جعله غير الترك معبودًا لهم، وهؤلاء يجهلون نفس الذئب. نعم إن الذئب الأبيض وقصته مجهولة عند الترك، لم يُسمَع لحد الآن خبر ولا رواية، وأنا - وقد مضى نصف عمري في تركية، وهى بلادي، وولدت بعاصمتها، ونشأت في مدارسها الابتدائية والثانوية والعالية - لم أسمع كلمة عن هذا الذئب فيها، ولا بحث واحد من أساتذتي عنه، وكان معلمنا في المدرسة المكية العليا لعلم التاريخ المؤرخ والكاتب الشهير صاحب المؤلفات القيمة في هذا العلم وصاحب جريدة (ميزان) المعروفة مراد بك، لم يبحث هذا الأستاذ الكبير أيضًا مطلقًا عن هذا الذئب المخيل. وأؤكد لكم أنى لما رأيت طابعًا للبريد التركي لحكومة أنقرة لأول مرة في بيروت سنة ١٩٢٢م عند أحد غواة الطوابع عجبت منه، ولم أفهم مغزاه وسألت أصحابي الأتراك الموجودين يومئذٍ هنالك عنه فلم يجبني أحد منهم، وأظهروا جهلهم التام فيما يعنيه»[١].

هكذا اتضح زيف الشعار الرسمي للحكومة الكمالية القائمة على الخرافات وفصل الدين عن الدولة.

١٥- فتح أزمير وما أدراك ما فتح أزمير، هو الفتح الذي رقص على أنغامه

(١) نظر الكتاب صفحة رقم ٥٩

الحكومة الكمالية وترنمت بأنشودة النصر المبين فما كان فتحًا ولكنه كان خسارة وطمع حتى تظهر الحكومة الكمالية وكأنها حكومة الفاتحين وليست الخلافة الضعيفة الهزيلة الخاضعة لسلطان غير المسلمين التي باعت البلاد فقام الشيخ وأوضح عن هذه المؤامرة الكبرى.

«وإن قلنا إن ذلك الفتح للأمة ولنعني بهم الأتراك المسلمين، ففي قلوبهم شنآن من اعتصم منهم بدينه. وخطتهم التي يتناجون بها ولا يحيدون عنها استئصال المخلصين من المسلمين، كما أن خطتهم استئصال الدين، وإنقاذ البلاد من نفوذه، حتى إن إفناء الدين يتوقف على إفناء المتدينين، إذ لا أثر بعد عين، ففتح أزمير حين قواهم وشجعهم في مذاهبهم ومراميهم جرأهم أيضًا على نكاية رجال أخلصوا دينهم لله وأبغض المسلمين إليهم علماؤهم الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر»[(١)].

أما عن بعض جوانب القصور في هذا المؤلف الطيب فهي:

أولًا: الإطناب وهو ذكر ذلك في نهاية الكتاب [ولقد بلغ القارئ من لدنى عذراَ من الإطناب][(٢)] فلقد كثر الكلام كثيرًا عن ذم الكماليين والاتحاديين والرد على معارضيه ممن انخدعوا في الحكومة الكمالية.

ثانيًا: استخدم الشيخ – رحمه الله – ألفاظ التجريح الشديدة واستعمل صوت اللسان في الرد على من سماهم معارضين أو محبين أو مخدوعين في الحكومة الكمالية والجامعة الطورانية.

«ثم إن الكُتَّاب من علماء مصر في قضية الخلافة والسلطة التي أحدثها الكماليون لم يزالوا بعيدين عن إدراك لب المسألة فشرقوا وغربوا واتهموا وأنجدوا

---

(١) انظر الكتاب صفحة رقم ٨٦.

(٢) انظر الكتاب صفحة رقم ١٢٠.

وجعلوا مباحثتها ذريعة لبسط علومهم الواسعة في مباحث الإمامة والخلافة كل ذلك يحوم حول الاعتذار عما فعله الكماليون»[١].

«وكنت في مقالاتي المبحوث عنها مرارًا دعوت على المصريين المصرين في مشايعة (مصطفى كمال) فكل من كتب وأفتى في مسألة الخلافة من علماء مصر كان خبطه في تطبيق الحادثة لما أسندت إليه في الدين أو التاريخ أشد من خبط عشوائي»[٢].

ونراه قد يعتذر عن سوء استعمال الألفاظ مع معاتبيه.

«فإن كانت كبرت عليكم معاتبتي وألفيتموها شديدة بل سيئة فاعذرونا فإنا قد أصبنا منكم ومن أوليائكم من الأتراك والاتحاديين والكماليين ظلمًا وهضمًا»[٣].

ثالثا: أما عن اللغة فقد استعمل ألفاظًا عربية وأخرى تركية وذلك بأنه ليس عربي فهو من الأناضول نسبًا ولغة فلم تسعفه اللغة إلى إيصال ما يريده إلى الجماهير.

رابعـًا: وقع في خطأ فادح وهو نسبة اللسان إلى الله ﷻ وهذا لا يجوز لأن عقيدة أهل السنة والجماعة أنهم يثبتون لله ﷻ ما أثبته لنفسه وينفون عنه ما نفاه عن نفسه.

«ومع عدم كون اللغة العربية من مؤخر اللغات فصاحة ورقيًا حاشى لسان الله عن ذلك»[٤] فهذه نحسبها عثرة قلم وذلة لسان .

---

(١) انظر الكتاب صفحة رقم ٣٠.
(٢) انظر الكتاب صفحة رقم ٣٤.
(٣) انظر الكتاب صفحة رقم ٤٠
(٤) انظر الكتاب صفحة رقم ١١٩

خدمة الكتاب للأمة العصرية:

مما لا شك فيه، أنه أضحت الأمة في حاجة ماسة ملحة إلى قائدٍ عام وخليفة راشد بار فباستقراء الحوادث الجارية للأمة المسلمة من المحيط إلى المحيط نجد أنها في شتات ممزقة الإهاب وأنه لا توجد قواسم مشتركة بين الأمة حكومة وشعبًا فقد عمل الاستعمار على بث مسمار الحدود الجغرافي العفن بين أبناء الأمة فمزقها أشلاء وأصبحت كل حكومة تدافع عن حدودها صونًا لكراسي عروشها فكم وكم ويالللحسرة والأسى والأسف من مؤتمرات واجتماعات وقمم لقادة الأمة فسرعان ما قامت ثم انفضت فكان هذا حظهم، شتات، فرقة، بغض، انتصار للرأي، إتباع للشرق والغرب فما أشبه الليلة بالبارحة فما أحوجنا إلى الحكومة الراشدة والمدينة الفاضلة، ولقد كتبوا في عصرنا الحاضر الراهن وفي واقعنا المعاصر قادة الفكر والسياسة عن الخلافة الإسلامية والدولة المدنية فهذا شيء جميل وهو إيقاظ حسن الخلافة في عقول الأمة ومن بين هؤلاء أ.د/ محمد عمارة. وهو يكتب في مجلة الأزهر «تحت عنوان، الخلافة الإسلامية والدولة المدنية».

ولكنه استبعد فكرة الخلافة الواحدة الآن، لما بين المسلمين حكامًا ومحكومين بقوة سحيقة ولكن قال «على أن الخلافة يمكن تحقيقها إذا اجتمعت كلمة المسلمين لا على أن تكون لهم حكومة مركزية واحدة فلذلك قد يصبح مستحيلًا بل يكفى على ما أرى أن تتقارب حكومات الإسلام المختلفة وأن تتفاهم بحيث تتكون منها هيئة واحدة شبيهة «بعصبة أمم إسلامية» تكون على رأس الحكومات وتكون هي هيئة الخلافة»وقال كذلك أيضا: «ولعل الناظر إلى «منظمة المؤتمر الإسلامي» يدرك أن تفعيلها - بالإرادة - والإدارة - يمكن أن يجعل منها الأداة لإنجاز المراحل الممهدة لإقامة عصبة الأمم الإسلامية، أي لإقامة الخلافة الإسلامية في ثوبها الجديد»[(١)].

(١) أنظر مجلة الأزهر عدد ربيع الأخر - أبريل ٢٠٠٩